

قال وزير الخارجية المغربي، سعد الدين العثماني، إن سحب الثقة من كريستوفر روس، مبعوث الأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية" ليس انتقاصا من قيمته"، مضيفا أن "الحكومة المغربية لن تتراجع عن قرار سحب الثقة منه" ما دام لا يلتزم الحياد.

وجاء كلام وزير الخارجية المغربي مساء الاثنين، خلال جلسة مجلس النواب الأسبوعية، في إطار رده على أحد برلماني المعارضة حول "مأزق المغرب" بعد تجديد الأمين العام للأمم المتحدة ثقته في كريستوفر روس. وقال الوزير في جواب مختصر على سؤال المعارضة حول "تصريحات الناطق الرسمي باسم الحكومة مصطفى الخلفي، والتي فهم منها إمكانية تراجع المغرب عن سحب الثقة"، إن "الأمر غير صحيح" و"لا مكان لروس في أن يبقى وسيطا ما دام لم يلتزم الحياد".

وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة، الخميس الماضي، إن "المغرب يميز بين أمرين اثنين، أولهما التثبيت بإيجاد حل سياسي متوافق بشأنه في إطار الأمم المتحدة، وثانيهما ضرورة تحلي المبعوث الشخصي للأمين العام بصفات الحياد وعدم الانحياز".

واعتبرت بعض وسائل الإعلام المغربية كلام الوزير بخصوص "تحلي المبعوث الأممي بصفات الحياد وعدم الانحياز" نوعا من تليين المواقف وتراجع الرباط عن سحب الثقة.

وكان المغرب قد سحب في مايو ثقته من كريستوفر روس، بسبب ما أسمته الرباط "تسجيل انزلاق على التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة"، إضافة إلى "تآكل مسلسل المفاوضات الذي أضحى دون أفق ولا تقدم".

وقال المتحدث الرسمي باسم الأمين العام مارتن نيسيركي، إن بان كي مون لا يزال يدعم مهمة المبعوث الخاص إلى الصحراء الغربية كريستوفر روس من أجل التوصل إلى حل للأزمة الناشئة بين المملكة المغربية وبين جبهة البوليساريو بشأن مستقبل الصحراء الغربية.

وأضاف نيسيركي أن "المبعوث الأممي قد منح فرصا كبيرة للأطراف المعنية لنقاش القضايا الرئيسية خلال المفاوضات غير الرسمية، وحتى الآن لم تحرك الأطراف المعنية ساكنا"، في إشارة إلى تشبث الطرفين بمواقفهما.

وكان المغرب قد رفض تقرير روس الذي يطالب فيه بمراقبة قوات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مدن الصحراء الغربية، فيما اتهم المبعوث الأممي المغرب بالتجسس على هذه القوات، وهو ما لم تكن الرباط حازمة في نفيه.

وكانت آخر مفاوضات جمعت بين المغرب وجبهة البوليساريو، في مدينة نيويورك، "لم تفض إلى أي نتيجة تذكر"، كما صرح بذلك المبعوث الأممي نفسه، حيث بلغ عدد الجولات تسع جولات غير رسمية، رغم أنه كان مقررا بعد الجولة الثالثة غير الرسمية الانتقال إلى مفاوضات رسمية.

ويقترح المغرب لحل المشكلة، مشروعا للحكم الذاتي ببرلمان وحكومة محليين يبقيان تحت سيادته، أما جبهة البوليساريو فترفض مقترح المغرب، رغم جلوسها عدة مرات إلى طاولة المفاوضات غير الرسمية، حيث تؤكد على "حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير عبر إجراء استفتاء".

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 03/07/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfarag.com